



PROVISIONAL

A/31/PV.78

30 November 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والسبعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٥/١٥

(تركيا)

السيد ترنمن

الرئيس :

(نائب الرئيس)

— مواصلة النقاش في البند (٢٧) : قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,
Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لإنجاز العمل .

76-70463/A

Digitized by UNOG Library

عقدت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٥

مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : كما سبق الاتفاق عليه سأعطي الكلمة في جلسة هذا

الصباح للسادة الممثلين الذين يرغبون في تعديل تصويتهم بعد التصويت .

السيد تشرنج (بوتان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد مملكة بوتان قد صوت تأييدا

لمشروع القرار المضمن في الوثيقة رقم A/31/L.20 and Add.1، الذي وافقت عليه الجمعية العامة ظهر اليوم ، بالنسبة لقضية فلسطين ، ولقد قمنا بذلك نظرا لان وفدنا يؤمن تماما بأن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الاوسط .

ان اسرائيل لازالت تحتل اراضي عربية ، بالرغم من قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن . انه لن يحدث سلام في الشرق الاوسط الا بعد أن تنسحب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ .

ان حقوق شعب فلسطين الغير قابلة للتصرف ، لابد وأن تحترم ، بما في ذلك حقه في العودة الى بلاده ووطنه واقامة وطن له في فلسطين . وبالرغم من ذلك ، فاننا نعتقد أن الحقائق الموجودة في هذه المنطقة لابد وأن تؤخذ في الاعتبار ، ولا بد من الاعتراف بحق وجود كل دولة من دول هذه المنطقة .

لقد قال وزير خارجية بلادي أثناء المناقشة العامة : " ان أي حل لمشكلة الشرق الاوسط لابد وأن يعتمد على اعطاء كل دولة في المنطقة حقها في أن تعيش في أمن وأن تكون لها حدودها الدولية الآمنة المعترف بها " . (A/31/PV.24, P.61)

السيد جالاردو مورينو (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : كما سبق أن ذكر وفد المكسيك في المناقشة العامة التي اشتركنا فيها يوم ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ، بشأن بند " قضية فلسطين " ، فان المكسيك بصفتها عضو في هذه المنظمة ، والتي تعتمد أهدافها الرئيسية على المحافظة

على السلم والامن الدوليين ، فانها ترى أنه من واجبها أن تعبر عن وجهة نظرها بشأن قضية فلسطين . نظرا لأن هذه القضية هي لب مشكلة الشرق الاوسط ، وانا لم نجد حلا سريعا لهذه المشكلة ، فاننا بذلك ربما نعرض السلام العالمي للخطر .

وكما سبق أن أشرنا الى ضرورة الاعتراف بكيان الشعب الفلسطيني ، والى ضرورة الاسراع في ايجاد حل يسمح لهذا الشعب بالتمتع وممارسة حقه في تقرير المصير وتشكيله دولة حرة ذات سيادة على أرضه ، فان كل هذه الحقوق لا يمكن التنازل عنها ، ولكنه في نفس الوقت لابد وأن تتم هذه العملية مع الاحترام التام لسلامة الاراضي والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة - ومن الناحية المنطقية فان ذلك يتضمن اسرائيل أيضا - وذلك على أساس القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا المجال .

اننا نكرر تحفظنا الجدى بالنسبة لصحة بعض التوصيات التي أدلت بها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، كما أننا نؤيد - بشيء من التحفظ - ماورد في الفقرتين ٧١ ، ٧٢ بالقسم الثالث ، الجزء الثاني من تقرير هذه اللجنة ، فيما يتعلق بحقوق تقرير المصير والاستقلال القومي والسيادة .

ولكل هذه الاسباب ، فان وفد المكسيك يأسف لأنه امتنع عن التصويت ولم يستطع التصويت تأييدا للقرار ، وكنا نأمل أن نقوم بذلك ، ولكننا في نفس الوقت نود أن نؤكد مرة أخرى أن نستمر في الكفاح في هذه المنظمة كي يستطيع شعب فلسطين الحصول على وطنه ، وهو الوطن الذي يستحقه طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . ومن جهة أخرى ، فاننا نعتقد أن اللجنة التي نقوم بدراسة تقريرها لابد من أن تستمر في عملها الهام .

السيد الشيباني (الجمهورية العربية الليبية) : سيدى الرئيس ، لقد صوت وفد

الجمهورية العربية الليبية لصالح مشروع القرار بشأن قضية فلسطين والموزع في الوثيقة رقم A/31/L.20 وذلك للجوانب الايجابية التي يحتويها هذا المشروع ، ولانه وكما سبق أن بينت اثناء مناقشة تقرير اللجنة وما اتصف به من موضوعية واعتدال ، وما ارفق به من وثائق هامة ، قد وضع بين ايدينا مرجعا تاريخيا هاما يلقي الضوء على معالجة قضية فلسطين في الامم المتحدة منذ البداية .

اننا نؤيد الكثير من تحليلات وتوصيات لجنة العشرين ، وخصوصا عند ما يؤكد التقرير على النقاط التالية . أولا ، ان قضية فلسطين هي قلب قضية الشرق الاوسط ، ومن ثم فانه لا يمكن تصور أى حل في الشرق الاوسط الا اذا أخذت الامم المتحدة بالمشروعة للشعب الفلسطيني وحقوقه بعين الاعتبار التام . ثانيا ، اقرار حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، وغير القابلة للتصرف ، في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم ، وفي تحقيق تقرير المصير ، والاستقلال والسيادة القومية ، وذلك ايمانا بأن أعمال هذه الحقوق اعمالا كاملا سيسهم على نحو حاسم في ايجاد تسوية شاملة ونهائية لازمة الشرق الاوسط . ثالثا ، اشراك منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى على أساس قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، ورقم ٣٣٧٥ (د - ٣٠) لا غنى عنه في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الاوسط ، والتي تتم برعاية الامم المتحدة . رابعا ، تأكيد المبدأ الاساسي الخاص بعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، وتأكيد ضرورة الجلاء الكامل والماجل عن الاراضي العربية المحتلة . خامسا ، تأكيد واجب ومسؤولية جميع المعنيين بتسكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف . سادسا ، ضرورة قيام الأمم المتحدة وهيئاتها بدور موسع واكثر نفوذا في العمل على تحقيق تسوية عاجلة لقضية فلسطين . وانه على مجلس الأمن بوجه خاص اتخاذ التدابير المناسبة لتيسير ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم في العودة الى ديارهم وارضيتهم وممتلكاتهم .

ويجب هنا ، سيدى الرئيس ، أن اسجل تأكيد موقف الجمهورية العربية الليبية المبدئي القائم على عدم الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الامن ان ان هذين القرارين قد تخطتهما الاحداث ولا يصلحان اساسا لحل قضية الشرق الاوسط حالا سلميا عاجلا ، خصوصا بعد أن اعترفت الجمعية العامة في قراراتها رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ورقم

٣٢٣٧ (د - ٢٩) في دورتها التاسعة والعشرين بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وبالمنظمة ، منظمة تحرير فلسطين ، وذلك بالإضافة الى القرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) الذي أكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وأكد حق هذا الشعب في تقرير مصيره . وحقه في الاستقلال والسيادة القومية ، وكذلك حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها . والقرار رقم ٣٣٧٩ (د - ٣٠) الذي أدان الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية .

سيدى الرئيس ، ان هذه القرارات تعكس تصورا هاما وتحولا أساسيا في موقف الجمعية العامة من قضية الشعب الفلسطيني . وتدل ايضا على التغييرات الحاسمة في الرأى العام الدولي نحو نظرة اكثر موضوعية واكثر عدالة الى مأساة الشعب الفلسطيني . ان هذه التطورات تعتبر خطوة هامة في طريق اصلاح الخطأ الكبير ورفع الظلم التاريخي الذى أوقعته الجمعية العامة نفسها بشعب فلسطين في أعقاب الحرب العالمية الثانية وذلك عندما كانت هذه الجمعية لا تعدو الا واحدا وخمسين دولة وعندما كانت تسيطر عليها القوى الاستعمارية سيطرة كاملة .

السيد هال (جامايكا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، ان وفد بلادى

قد امتنع عن التصويت بالنسبة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.20 .

اننا عند تناولنا التقرير المتعلق بهذا الموضوع نشعر بحق كل من الطرفين المعنيين مباشرة ، حقوق اسرائيل من جهة ، وحقوق الشعب الفلسطيني من جهة أخرى . وحيث ان التوصية الآتية من اللجنة بالنسبة لممارسة حق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف لم نذكر شيئا بالنسبة لحقوق اسرائيل ، فاننا لم نستطع أن نصوت على هذا القرار وخاصة ما ورد في الجزء الثاني . ان المبادئ الواردة في التقرير نؤيدها تماما . ونحن ندرك تماما انه لا يمكن وضع حل سلمي دائم في الشرق الاوسط بدون حل مشكلة فلسطين . ولكننا لا نعتقد بأن المجتمع الدولي يمكنه أن ينظر الى مشكلة فلسطين كمسألة لاجئين . ولذلك فان جامايكا تعترف بالحقوق التي لا يمكن التصرف فيها لشعب فلسطين في العودة الى ديارهم وفي الحصول على وطن لهم حر مستقل دى سيادة . وقد سبق لنا ان أيدنا القرارات التي اتخذت من قبل ، من قبل الجمعية العامة والتي تضمنت هذه المبادئ .

ان موقفنا بالنسبة للشرق الاوسط هو قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي ينص على :
 "انهاء حالة الحرب واحترام السيادة والاستقلال السياسي وسلامة أراضي كل دولة
 بالمنطقة ، والحق في العيش في سلام ودخل حدود آمنة " .
 وان جاميكا تفسر ذلك كأعتراف تام بوجود اسرائيل كدولة وان تعيش في سلم داخل حدود آمنة
 معترف بها .

كما اننا نؤيد ايضا قرار مجلس الامن ٣٣٨ (١٩٧٣) تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ الذي
 يطالب " بتنفيذ سريع فوري لقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) في كل اجزائه " . كما انه يطالب ايضا :
 " . . . بالمفاوضات . . . بين الاطراف المعنية تحت رعاية ملائمة ولاقاة سلم دائم
 عادل في الشرق الاوسط " .

ان هذا هو الاساس لمؤتمر جنيف بالنسبة للشرق الاوسط ، وان تستأنف اجتماعات هذا المؤتمر
 بالمشاركة الكاملة من جانب منظمة تحرير فلسطين بصفتها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين .
 ان بلدي يولي اهتماما كبيرا لاتخاذ الخطوات الحاسمة لاتخاذ هذه الخطوات من أجل
 تحقيق تسوية سلمية . ويولي ذلك خطوة أساسية نحو حل يستلزم الاعتراف المتبادل بالحقوق من
 الاطراف المعنية مباشرة : حق اسرائيل في الوجود كدولة ، وحقوق الفلسطينيين التي لا يمكن
 التصرف فيها ، بمشاركة منظمة تحرير فلسطين باعتبارها الممثل الشرعي لهم . ان الرغبة الصادقة
 في ايجاد حل سلمي في هذه المنطقة انما يعتمد على عقد مؤتمر جنيف للسلام .

السيد رام (فيجي) (الكلمة بالانكليزية) : ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.20/Add.1 يطلب من الجمعية العامة أن توافق على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ويعترف وفد بلادي ويتعاطف تماما مع قضايا الشعب الفلسطيني . حقا ، اننا نؤيد بحرارة الحق المشروع للفلسطينيين النازحين في تقرير مصيرهم ، بما في ذلك حقهم في وطن قومي لهم . وفي نفس الوقت ، فاننا نؤمن تماما بأنه حتى يكون هناك سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط فلا بد من الاعتراف بحق اسرائيل وحق كل دولة أخرى في المنطقة في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها .

وبأسف وفد بلادي لأن توصيات اللجنة لم تذكر التعايش السلمي لكل الأطراف المعنية ، كما لم تذكر حق اسرائيل في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، ولم تذكر قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يشكلان الاطار الأساسي لحل تفاوضي ، ويشكلان كما نعتقد الأساس للسلام الدائم في الشرق الأوسط . ونتيجة لعدم التوازن هذا وافتقار تقرير اللجنة الى الموضوعية ، اضطر وفد بلادي الى الامتناع عن التصويت حول مشروع هذا القرار الهام .

السيد يانغو (الفلبين) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد بلادي في صالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.20/Add.1 آملا في أن يكون تقرير لجنة الـ ٢٠ المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أساسا يسمح بالتوصل الى العودة الى مؤتمر جنيف بشأن الموقف في الشرق الأوسط . وقد وقف وفد بلادي دائما في جانب ايجاد حل دائم وعادل لمشكلة الشرق الأوسط ، والتي يعتبر الزمن فيها عنصرا أساسيا . وفي هذا الاطار فإن وجهات نظر وفد بلادي هي أن تقرير لجنة العشرين تعمل من أجل هذا الهدف .

وان أقول هذا ، أود أن يكون واضحا تماما أن وفد بلادي وافق ومازال يوافق على القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الأمن اللذين يشكلان خيرا اطارا للمفاوضات لاييجاد حلول دائمة وسلمية لقضية الشرق الأوسط ، وبعبارة أخرى ، نود أن نؤكد تأييدنا للعناصر الآتية في مثل هذا القرار ؛ أولا ، انسحاب اسرائيل من كل الأراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ . ثانيا ، حق كل دول المنطقة في الاستقلال والعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، مما يعني أيضا أنه

أنه يتعين على الدول العربية أن تقبل الواقع لدولة اسرائيل ، وحققها في البقاء وانها حالة الحرب القائمة ضدها . وثالثا ، حل مشكلة اللاجئين والتي يجب أن تشمل حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير مصيره ، وحقه في الاستقلال والسيادة وعودة النازحين الى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها أو الحصول على التعويض الملائم .

ان وفد بلادي يسجل بسرور أن هناك أملا بدا في الأفق نحو العودة الى مفاوضات مبكرة تتعلق بالشرق الأوسط ، على ضوء ما أعلنه أخيرا السيد الرئيس أنور السادات رئيس جمهورية مصر وما أعلنه وفد الاردن أثناء المناقشة العامة لهذا البند ورد ممثل اسرائيل من أنه على استعداد بطريقته الصغيرة في أن يبدأ المناقشات مع سفير الاردن في أي مكان بغية حل مشكلة الشرق الأوسط وكذلك نذكر أيضا ما قاله رئيس وزراء الاردن والتي أقتبس منها اليوم .

وبأمل وفد بلادي أن تكون هذه العلامات التي تدعو للتفاؤل هي علامات تترجم الى الواقع الملحوس في القريب العاجل وأن تبدأ المفاوضات بين جميع الأطراف المعنية بغية حل هذه القضية وانها الوضع المضطرب في الشرق الأوسط ، والذي يشكل تهديدا خطيرا للمسلم والأمن الدوليين .

السيد عبد الله (تريبيداد وتوباغو) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد تريبيداد

وتوباغو في صالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.20/Add.1 لأنه يعتقد أن الحل العادل للموقف في الشرق الأوسط يتطلب كشرط مسبق الاعتراف بحقوق شعب فلسطين . وقد أيد وفد بلادي دائما أبدا القرار ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ ، كأساس لجهود المجتمع الدولي التي تستهدف التوصل الى سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ، ولذا فقد ناشدنا عدة مرات انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة وانها كل دعاوى أو اعتداء من الدول وأن تحترم سيادة وسلامة أراضي بعضها البعض ، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ويعيدنا عن أي تهديد أو أي استخدام للقوة .

وبينما يؤكد القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ضرورة حل مشكلة اللاجئين حلا عادلا فقد فشل في معالجة بعض السمات الأساسية والهامة وهي تطلعات الشعب الفلسطيني التي هي تطلعات عادلة . ان مشروع القرار الذي وافقت عليه الجمعية العامة يعترف بتلك السمات الهامة ، - في رأي وفد

بلادى — مما يجعلنا أكثر اقتناعاً بأنه ليس هناك من حل عادل لقضية فلسطين ان لم نستجب أولاً لتطلعات وأهداف الشعب الفلسطيني المشروعة . واننا نؤيد الشعب الفلسطيني في مطلبه العادل بالاحترام الكامل وتحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف في الاستقلال الوطني وتقرير المصير والسيادة .

يود وفد بلادي ، أن يؤكد ، أننا أيدنا هذا القرار ، عن اقتناع بأنه يسهم في التفسيرات المطلوبة ، التي تمكن كل دول هذه المنطقة ، بما في ذلك إسرائيل ، والدولة الفلسطينية المنشأة طبقاً لرغبات الشعب الفلسطيني ، من أن تعيش في سلام مع الاحترام المتبادل لسيادة وسلامة أراضي واستقلال كل منها .

السيد كوستانتينو (البرتغال) (الكلمة بالفرنسية) : لقد أيد وفد البرتغال ، في السنوات الأخيرة ، بتصويته ، كل القرارات التي أقرتها الجمعية العامة ، والمتعلقة بقضية فلسطين . ومنذ بضعة أيام ، أوضحنا موقفنا مرة أخرى حول هذا الموضوع .

لقد امتنع وفد البرتغال في العام الماضي عن التصويت على القرار الذي أنشأ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، إذ رأينا أن هذا النهج ليس أفضل منهج لحل هذه المشكلة . والآن ، وبصرف النظر عن تحفظاتنا حول هذا الأسلوب ، فإن وفد بلادي يعتقد ، أنه لا يستطيع أن يؤيد كل التوصيات المتضمنة في تقرير اللجنة . ولا يرجع ذلك إلى ما يذكره التقرير بقدر ما يرجع إلى ما لا يذكره ، فالمبادئ التي سبق أن ذكرناها في كلماتنا في أثناء المناقشة هي مجموعة متكاملة ومن ثم فمن الصعب علينا أن نؤيد بعض المبادئ دون البعض الآخر .

ولما كان الأمر كذلك ، فقد اضطر وفد البرتغال إلى الامتناع عن التصويت .

السيد جونا كازم (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفدنا تأييداً

لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.20 and Add.1 .

وقد قمنا بذلك ، لأننا أردنا أن نوضح أننا نقف إلى جانب شعب فلسطين في حقه في العودة إلى وطنه أو التعمويض عن ممتلكاته المفقودة . ولكن لدينا بعض التحفظات بالنسبة لبعض أجزاء تقرير اللجنة ، التي نعتقد أنها لم تأخذ في الاعتبار ، الحل العملي لهذه المشكلة . فما يؤسف له ، أن القرار لم يذكر في أماكن عديدة ، حقوق إسرائيل .

إن وفد بلادي ، يتناول موضوع قضية فلسطين ، بوصفها من أهم الموضوعات الحالية . ونحن نعتقد أن أي حل مقبول لهذه المشكلة ، يجب أن يأخذ في الاعتبار حقوق كلا الطرفين . إننا في نفس الوقت الذي نؤيد فيه حق شعب فلسطين في العودة إلى وطنه ، أو الحصول على تعويض ، نود

أن نوضح اننا نؤيد أيضا حق اسرائيل في البقاء داخل حدود آمنة معترف بها كدولة حرة ذات سيادة .

ان الحل النهائي للمشكلة الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط ، يجب أن يتم داخل نطاق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وغير ذلك من قرارات المجلس والجمعية العامة .

لقد أيد وفد بلادى مشروع هذا القرار ، ولكن لا يمكننا الا أن نتحفظ بمحض الشيء على تقرير اللجنة ، وعليكم أن تفسروا تصويتنا على ضوء ما قلته في هذا البيان لتعميل التصويت .

السيد الجارد (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : ان حكومة النرويج ، تمتد ان قضية فلسطين هي احدى المشاكل الأساسية في صراع الشرق الأوسط . ولن يمكن التوصل الى سلام دائم ، ان لم نحافظ على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

وتمتدرف حكومتنا ، بأن قضية فلسطين ليست مجرد قضية لاجئين . بل أنها فوق كل شيء ، قضية اصالة قومية لشعب بأكمله . ولا يمكن أن تحل هذه القضية ان لم نستجيب للتطلعات القومية للشعب الفلسطيني . ان حكومتى في الوقت نفسه ، تمتد أن الحل السلمي والدائم لقضية الشرق الأوسط ، يجب أن يتخذ أساسا ، قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ويجب أن ينطلق مثل هذا الحل من المبدأ القائل ، بأنه لا يمكن الاستيلاء على أراض بالقوة ، وبأن لكل دولة في هذه المنطقة الحق في السيادة وفي أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . وأن ينطلق كذلك من الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . ان حكومة النرويج تنظر الى قضية فلسطين في اطارها السياسي العام ، وباعتبارها عنصرا من عناصر قضية الشرق الأوسط . ولهذه النظرة في رأينا ، أهمية كبرى : فالاعتراف بقضية فلسطين ، قضية سياسية ، يتطلب حلا سياسيا ، أى حلا تفاوضيا ، على أساس حسن نية كل الأطراف المعنية ، حتى يكون هناك حوار يستهدف حلا عادلا للجميع .

وترى حكومتى ، في ضوء الخبرة المكتسبة في السنوات الأخيرة ، انه قد آن الأوان لدراسة هذه القضية من أجل حل شامل لقضية الشرق الأوسط . واذا أردنا أن نصل الى السلم وبطريقة ايجابية ، لا يجوز أن يمر من الوقت أكثر من ذلك . اننا ننظر الى قضية فلسطين في هذا الاطار

الواسع . ومن الضروري ألا نعتبر أية سمة من السمات الأساسية لقضية الشرق الأوسط ، تعمل بمفردها أي يجب النظر الى كل العناصر معا .

أما عن مشروع القرار الذي صوتنا في شأنه اليوم ، فإنه لا يستجيب لكل الشروط التي ذكرتها . ومن ثم ، اضطر وفد بلادي ، الى معارضة هذا القرار . ان القرار الحالي ، كما كان الحال بالنسبة للقرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) ، يقدم عنصرا سلبيا فيما يتعلق باطار تسوية تفاوضية ، كما جاء في قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، بما في ذلك حق كل الدول في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

السيد يانكوفيتش (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : أود ان اقدم بايجاز تعليلاً

لتصويت بلادي بالنسبة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.20 and Add.1

في عدة فرص عديدة سابقة ، واثناً مناقشات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، سبق أن عبرنا عن ان النمسا تدرك تماماً أبعاد مشكلة فلسطين التي تعتبر - في الجوهر - مسألة تتعلق بالأمم شعوب فلسطين . ان السيد برونو كرايسكي وزير خارجية النمسا عندما تحدث امام الجمعية العامة يوم ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ قال :

" ان مشكلة السلم في الشرق الأوسط لا يمكن ان تحل الا اذا اخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة لشعب فلسطين " (A/IV.2279,F.16)

لهذا فان حكومة النمسا تابعت دائماً باهتمام كبير مناقشة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة بصفتها شيئاً نافعاً .

ان التقرير الذي قدمته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يعتبر مساهمة هامة وايجابية بشأن حل مشكلة فلسطين . ان اللجنة ورئيسها تستحق من جانبنا كل تقدير للعمل الذي انجزته ومحاولة تقسيم العملية الخاصة بحصول شعب فلسطين على حقوقه الشرعية . وما من شك في أن مثل هذه الجهود التي ترتبط بالرغبة السياسية الصادقة ، والتي نأمل أن تحصل على قبول كل الأطراف المعنية ، سنحتاج اليها فعلاً للوصول الى حل تفاوضي للمشكلة التي نواجهها في الشرق الأوسط .

وانا كان علينا ان نذكر بعض التحفظات فان السبب يسهل ايجاده .

في ظروف سابقة ، وأود ان اذكر بالذات ردنا على طلب اللجنة الاشتراك في أعمالها ، وهذا ما ورد في الوثيقة (A/AG.103/L.12/Add.2) فاننا قد اوضحنا أهمية وقيمة القرارات الأساسية التي اتخذها مجلس الأمن وهي القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) التي لها قيمتها الكبرى بالنسبة لايجاد حل سلمي نهائي لمشكلة الشرق الأوسط . وهذه القرارات - الى جانب أهميتها البالغة بالنسبة للمشكلة التي نتناولها الآن - تضم أحكاماً ومبادئ هامة بالنسبة للسلوك في العلاقات الدولية بطريقة سلمية . ولذلك فنحن نأسف لأن تقرير اللجنة - بالنسبة لممارسة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف - لم يشر صراحة الى هذه القرارات ، وانما اشار اليها بطريقة غير مباشرة . كما ان

القرار الذي صوتت عليه الجمعية العامة لم يشر الى ذلك بالرغم من ان هذه القرارات قد قبلتها الأطراف وتعتبر قاعدة عادلة لتحقيق سلم دائم في الشرق الأوسط .

ان وفد بلادي يرى ان حقوق طرف من الأطراف الداخلة في النزاع لا يمكن ان تتم على حساب حقوق اطراف أخرى . لذلك فان وفد ي يرى انه من الضروري ان يتم الاعتراف بحقوق شعب فلسطين وحقوق كل شعوب المنطقة بما في ذلك شعب اسرائيل .

ان النمسا سوف تستمر في متابعة مشكلة فلسطين باهتمام شديد وتغاطف عميق لمعاناة هذا الشعب الذي هزم طويلا من حقوقه الوطنية الاساسية . وكل جهد صادق لاحق لحل مشكلة الشعب الفلسطيني سيكون خطوة هامة وأساسية تجاه تحقيق السلام والأمن لكل شعوب المنطقة وسيحظى بتأييد بلادي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر مندوب اراد ان يعمل تصويته

بمعد التصويت .

ان مثل مالطة يريد ان يتحدث ليغرب عن حقه في الرد . وأنا الآن ادعوه ليتحدث .

السيد غاوسي (مالطة) (الكلمة بالانكليزية) : في تعليق للتصويت هذا الصباح

اشير الى بيانين في المناقشة العامة . وقد تكررت مزاعم في احد هذين البيانين . انني لا أجـرؤ على التحدث بالنيابة عن اللجنة ككل ، وانما بوصفي احد اعضائها ومقررها . وأود أيضا ان اذكر بايجاز شديد ما قلته عند تقديم التقرير امام هذه الجمعية .

الاقتباس الأول من ذلك البيان هو الآتي :

" لا يمكن ان نحقق تقدما ملموسا من خلال مجرد تكرار سلسلة عقيمة من الاتهامات العنيفة وتعداد الاتهامات التي اتسمت بها المناقشات السابقة في هذه المسألة . ان الممرارة مفهومة . ولكن الصعوبة هي اننا نحتاج ان نترك هذه المرحلة خلفنا وان نبدأ حوارا بناءا فيما يتعلق بهذا البند . وقد آن الأوان ان ننظر الجمعية العامة الى هذه المسألة بموضوعية لترى ما اذا كنا - في هذه الدورة الهامة - نستطيع ان نحقق تحركا ملموسا الى الامام من خلال طريقة جماعية نهائية تحقق حلا دائما .

" هذا هو ما يبذل ولي انه خير منهج للعمل . انني ادعو كل الوفود لتساعدنا في هذا الطريق المنشود ، تحت قيادة رئيسنا ، بايمان بالاعتدال يفيده ، وأن ذلك يشجع على سلوك طريق عادل وعملي في مشكلة دولية سوف يؤدي حلها الى تحقيق تقدم ملموس من أجل سلام ليس فوق مقدرتنا " (A/31/PV.66, P.26) .

وقلت أيضا :

" ان البلاد المعنية مباشرة وتلك الموجودة في المنطقة عليها عبء خاص في البحث عن حل ولا يمكن ان تبقى ساكنة الى الابد . وعلاوة على ذلك فليس هناك تعارض بين توصيات اللجنة وأية مبادرات أخرى . وكما ذكر في التقرير ، فان تطبيق التوصيات سوف يكمل الجهود المبذولة لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة " المرجع السابق ص (٣) 50 (A/31/35, Para .50)

وقلت ثانية :

" لقد حان الوقت لكي تقرر الجمعية العامة ما اذا كانت توصيات اللجنة تنسجم مع القرارات السابقة لهذه المنظمة ، وما اذا كانت تستخدم الغرض المنشود وما اذا كانت تستجيب لارادة المجتمع الدولي . انه من المهم للجمعية ان تنظر الأمر باهتمام وموضوعية ، وعندئذ تعلن قرارها . وبذلك فان هذه الوسيلة سرف تعكس تماما الرأى الدولي والاهتمام . ويعمد ذلك فان مجلس الأمن سوف يمدى - دون شك - لياخذ الأمر من جديد في وقت محدد " . (المرجع السابق صفحة ٣٢) .

وقلت أخيرا :

" ان الوسيلة المقترحة سوف تظهر المقدرة الدفينة للأمم المتحدة وفروعها للسمو والتسهيل والرؤية الشاقبة في جميع مراحلها ، للوصول الى حل تدريجي ولكنه سلمي شامل يعكس ما يريده الرأى العام الدولي " (المرجع السابق صفحة ٢٦) .

ضد تلك التفسيرات ، والأخرى التي ذكرتها ، ومن خلال العبارات المحدودة لاشارات اللجنة ، لم أستطع ان أرى كيف ان القرارات يمكن توصف - كما مرت في مجلس الأمن ، أو كاشراف على المصالح المشروعة - هي سبب الانشغال الحقيقي لأية دولة . ولذلك كنت مندحشا للاستنتاجات غير العادية التي استخلصها البعض في تحليل التصويت الذى اشترت اليه . وآسف للغة المبالغى فيها والتي عبر بها عن هذه الآراء والمزاعم .

ومرة أخرى ، اترك للجمعية العامة ان تقرر اي المنهجين اكثر واقعية : ذلك الذي يتحشى مع معظم أهداف ومبادئ هذه المنظمة - اي الوسيلة التي اوصت بها اللجنة كجزء من تسوية سلمية شاملة - او استمرار السياسات المطبقة طوال عقود ثلاثة . تلك السياسات التي - بكل وضوح - لم تجلب سلاما الى المنطقة .

وكالآخرين ، فاننا نأمل ونصلي من أجل ان تسود الحكمة في المستقبل . وهذا هو ما يدعو اليه بلدي - بطريقة هادئة - منذ عدة سنوات في الماضي .

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهت الجمعية لراستها للبيد ٢٧ من جدول

الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠